

Distr.: General
27 January 2023
Arabic
Original: English and Chinese

الجمعية العامة



الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول
جنيف، 30 كانون الثاني/يناير - 3 شباط/فبراير 2023
البند 6(ج) من جدول الأعمال
النظر في المسائل الواردة في الفقرة 5 من قرار الجمعية العامة A/RES/76/231
تقديم توصيات بشأن المعايير والقواعد والمبادئ الممكنة التي تضبط أنماط السلوك المسؤول فيما يتعلق بتهديدات الدول للمنظومات الفضائية، بما يشمل، حسب الاقتضاء، كيفية إسهامها في التفاوض على صكوك ملزمة قانوناً، بما في ذلك صكوك بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي

ورقة العمل المقدمة إلى الدورة الثالثة للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول

مقدمة من الصين

أولاً - التهديدات الأمنية الراهنة في الفضاء الخارجي

1- أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مراراً وتكراراً، منذ أن دخلت البشرية عصر الفضاء، مبدأ استخدام الفضاء الخارجي لأغراض سلمية وأعدت تأكيد هذا المبدأ في قراراتها، وقد غدا موضع توافق في الآراء على صعيد المجتمع الدولي. ومع تنمية العلم والتكنولوجيا وتعميق عمليات استكشاف الفضاء الخارجي، أصبح الفضاء الخارجي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحياة الاقتصادية والاجتماعية لجميع البلدان. وتتطلع معظم البلدان إلى المشاركة في شؤون الفضاء الخارجي، والاستفادة من تكنولوجيا الفضاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن المؤسف أن عدداً متزايداً من البلدان أنشأ قوة فضائية، لا بل أعلن أحدها أن الفضاء الخارجي هو "مجال للقتال الحربي". وتعتقد الصين أن السياسات والعقائد والاستراتيجيات غير المسؤولة التي تنتهجها دولة عظمى هي أكبر تهديد محقق بأمن الفضاء الخارجي، والسبب الجذري للمخاطر المتزايدة الناشئة عن تسليح الفضاء الخارجي وحدث سباق تسلح فيه.

2- ومن منظور تاريخي وواقعي، فإن السبب الجذري لسباق التسلح في الفضاء الخارجي هو أن الدولة العظمى تحاول السعي إلى تحقيق الأمن المطلق على حساب أمن البلدان الأخرى. وفي السنوات الأخيرة، تتطلع إحدى القوى الفضائية إلى "الهيمنة في الفضاء"، من خلال السعي إلى تحقيق ميزة



استراتيجية دائمة في الفضاء، وتنفيذ سلسلة من خطط تطوير الأسلحة الفضائية وتعزيز الوسائل العسكرية والأنشطة الموجهة نحو القتال الحربي. وهذا ليس تصرفاً غير مسؤول فحسب، بل إنه تصرف يتعارض أيضاً مع مقصد استخدام الفضاء الخارجي لأغراض سلمية، الأمر الذي يعوق التفاوض على صك ملزم قانوناً بشأن تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي.

3- وقد أنشئ هذا الفريق العامل المفتوح باب العضوية بموجب القرار المقدم إلى اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة، وينبغي أن يكون مقصده الأساسي صون السلام والأمن في الفضاء الخارجي، وتهيئة الظروف للتفاوض على صك ملزم قانوناً بشأن تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي. وتبعاً لذلك، ينبغي للفريق العامل المفتوح باب العضوية أن يبدأ عمله بتحديد الأسباب الجذرية للتحديات التي يواجهها أمن الفضاء الخارجي، والتركيز على مناقشة التهديدات المترتبة عن سياسات الفضاء التي تنتهجها الدولة العظمى. وإذا وضعنا جانباً التهديدات الناجمة عن السياسات الوطنية وركزنا فقط على صوغ "معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي" استناداً إلى سيناريوات محددة، فلن نحصل على نتائج أحادية الجانب وتمييزية فحسب، بل سينتهي بنا الأمر أيضاً إلى وضع "تهيمن فيه دولة عظمى واحدة، بينما تحاول بلدان أخرى التصرف"، الأمر الذي سيحوّل في نهاية المطاف ما يسمى بـ "معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي" إلى "قواعد القتال الحربي في الفضاء الخارجي".

4- وتؤيد الصين التعاون وتبادل الآراء بشأن مراقبة الفضاء والإمام بالحالة. ومع ذلك، وبالنظر إلى أن البلدان تختلف في القدرات والموارد التكنولوجية، ينبغي أن يتبع هذا التعاون مبادئ الانفتاح والشفافية والمساواة وأن يجري على أساس طوعي، ويشمل تبادل البيانات والتحقق منها في المنصات المتعددة الأطراف بما في ذلك الأمم المتحدة. وعلياً أن نمنع احتكار البيانات ذات الصلة من قبل دولة عظمى ما أو استخدامها لأغراض عسكرية أو سياسية.

ثانياً- العلاقة بين "المعايير والقواعد والمبادئ التي تضبط أنماط السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي" والقانون الدولي

5- تشكل مناقشة القانون الدولي جزءاً هاماً لا غنى عنه من عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وينبغي للمعايير التي يناقشها الفريق العامل المفتوح باب العضوية ألا تشكل في سلطة القانون الدولي، أو تتجاوزه. وتدعي عدة بلدان في ورقات العمل التي قدمتها أن إجراء ما حتى لو كان مشروعاً بموجب القانون الدولي، فإنه قد لا يُعتبر مسؤولاً في بعض السياقات. وهذه الحجة هي محاولة للحكم على "القانون الملزم" من خلال "القانون غير الملزم"، الأمر الذي يولد ثغرة منطقية حرجة.

6- وتعتقد الصين أنه ينبغي لكل بلد أن يكفل أن تكون أنماط سلوكه في الفضاء متماشية مع القانون الدولي، وهذا هو القاسم المشترك الأساسي لأنماط السلوك المسؤول. وينبغي للفريق العامل المفتوح باب العضوية أن يحدد "دعم استخدام الفضاء الخارجي لأغراض سلمية والتقيد بالقانون الدولي" على أنه النقطة المرجعية الوحيدة لتعريف أنماط السلوك المسؤول، وينبغي أن يستند أي نقاش بشأن المعايير إلى تعاريف ومعان قانونية واضحة. وفي الدورتين السابقتين، لم يول الفريق العامل المفتوح باب العضوية اهتماماً كافياً للجوانب القانونية، ولم يجر بعد التوصل إلى حلول للعديد من المسائل الأساسية المتعلقة بالتفسير والتطبيق القانونيين. ومن هذه المسائل مثلاً، كيف تُقَمَّ المادة المتعلقة بـ "المراعاة الواجبة" في معاهدة الفضاء الخارجي؟ وكيف تُعرَّف مسؤوليات شركات الفضاء التجارية عند ضلوعها في نزاعات مسلحة؟ وفي ظل هذه الظروف، ينبغي للفريق العامل المفتوح باب العضوية أن يدرس بعناية مسائل

التطبيق القانوني للمعايير الموصى بها المقدمة من الدول الأعضاء، وأن يضمن عدم وجود ثغرات قانونية أو مجال للتفسير التعسفي للقانون الدولي.

ثالثاً- العلاقة بين "المعايير والقواعد والمبادئ التي تضبط أنماط السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي" والتفاوض على صك دولي ملزم قانوناً بشأن تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي

7- لا تعارض الصين المناقشة بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي. وقد صوتت لصالح القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ودعمت ما أجرته هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة من نظر في المسائل ذات الصلة. ويمكن أن يضطلع "القانون غير الملزم" مثل تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة بدور إيجابي في تنظيم أنماط السلوك في الفضاء الخارجي أو تعزيز الثقة المتبادلة إلى حد ما. ولكنه غير ملزم قانوناً وغير قادر على منع التسليح وسباق التسلح في الفضاء الخارجي منعاً تاماً. ولا يمكن لتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة أن تحل محل التفاوض على صك ملزم قانوناً بشأن تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي. وقد تستخدم الدولة العظمى "المعايير" الذاتية والانتقائية بمثابة أداة سياسية لخدمة مصالحها الخاصة. والواقع أن "القانون الملزم" و"القانون غير الملزم" يمكن أن يكمل كل منهما الآخر وأن يُنفذ بالتوازي معه. وما تعترض عليه الصين هو أن بعض البلدان توافق على مناقشة "القانون غير الملزم" وحده عوضاً عن مناقشة "القانون الملزم"، لا بل تحاول تفسير "القانون الملزم" أو تعديله تعسفاً باستخدام "القانون غير الملزم"، من أجل الحفاظ على تفوقها العسكري في الفضاء الخارجي.

8- والحل الوحيد للتهديدات المحدقة بأمن الفضاء هو التفاوض على صك ملزم قانوناً بشأن تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي وإبرامه بأسرع ما يمكن، وتنفيذ النظام القانوني الدولي للفضاء الخارجي، والتصدي للتهديدات التي تتسبب بها السياسات الوطنية للدولة العظمى بطريقة ملزمة قانوناً، والدفاع عن مبدأ استخدام الفضاء الخارجي لأغراض سلمية. وينبغي لرئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية أن يقدم إحاطة إلى فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ومؤتمر نزع السلاح، يركز فيها على كيفية إسهام مناقشات الفريق العامل المفتوح باب العضوية في التفاوض على صك دولي ملزم قانوناً بشأن تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي.

رابعاً- أنشطة الفضاء الخارجي التي تضطلع بها شركات الفضاء التجارية

9- في السنوات الأخيرة، ازداد عدد المشاركين في الأنشطة الفضائية وابتوا أكثر تنوعاً، بمشاركة العديد من شركات الفضاء التجارية. وقد اضطلعت الشركات التجارية بدور في تعزيز التقدم العلمي والتكنولوجي وتحسين المرافق والخدمات العامة. ومع ذلك، فإنها تخلق أيضاً تحديات جديدة. وقد أدى توسع الكوكبة الضخمة في المدار الأرضي المنخفض إلى تقليص شديد لنوافذ إطلاق الأنشطة الفضائية لمختلف الدول، وشغلَ موارد الترددات والمدارات، وزاد من خطر حوادث التصادم بين المركبات الفضائية، لا بل هدد أمن المحطات الفضائية وملاحي الفضاء. وللسواتل في هذه الكوكبات الضخمة عمر نافع محدود، وهي تصبح خردة فضائية بعد إطلاقها بوقت قصير، مما يعوق استخدام البلدان الأخرى الفضاء الخارجي لأغراض سلمية.

10- وبالإضافة إلى ذلك، تتدخل بعض شركات الفضاء التجارية في النزاعات المسلحة بشكل مباشر، وهو أمر يسبب قلقاً دولياً وكذلك سجالاً قانونياً. ووفقاً لمعاهدة الفضاء الخارجي، ينبغي للدول تحمّل المسؤولية الدولية عن أنشطة الفضاء الخارجي لشركات الفضاء التجارية التابعة لها، وضمان تنفيذ هذه الأنشطة بما يتفق مع معاهدة الفضاء الخارجي، والإشراف على هذه الأنشطة بشكل مستمر. وينبغي للفريق العامل المفتوح باب العضوية أن يجري دراسة متعمقة للعواقب السياسية والقانونية لضلوع شركات الفضاء التجارية في الأنشطة العسكرية في الفضاء الخارجي وتدخلها في النزاعات المسلحة، وأن يمنع شركات الفضاء التجارية من سلوك مسار خطير.

خامساً- معايير أنماط سلوك الدول في الفضاء الخارجي

11- تعتقد الصين أنه ينبغي أن يصبح الفضاء الخارجي مضماراً جديداً للتعاون الدولي عوضاً عن أن يكون ساحة معركة جديدة للتنافس أو المواجهة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يرفض عسكرة الفضاء الخارجي، وأن يتجنب خلق التوتر أو زيادة خطر سوء التقدير بين الدول بسبب سباق تسلح أو أنشطة عسكرية في الفضاء الخارجي. وتود الصين، واضعة هذه الأهداف في اعتبارها، أن تقترح أن تنقذ أنماط سلوك الدول في الفضاء الخارجي بالمعايير التالية:

(أ) ينبغي للدول أن تدعم رؤية للأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام، وأن تعالج الخلافات والنزاعات من خلال الحوار والتشاور بطريقة سلمية، وأن تسعى جاهدة إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وتبني مجتمعاً ذا مستقبل مشترك للبشرية في الفضاء الخارجي؛

(ب) ينبغي للدول أن تسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وتنقذ بمعاهدة الفضاء الخارجي وسائر القوانين الدولية، وتلتزم بعدم نشر أسلحة في الفضاء الخارجي، وبعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الأجسام الفضائية، وأن تدعم التفاوض على صك ملزم قانوناً بشأن تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي في مؤتمر نزع السلاح؛

(ج) ينبغي للدول أن تعترف بأنه لا يمكن أبداً كسب حرب فضائية وبأنه يجب عدم خوضها بتاتاً، وأن تلتزم بعدم السعي إلى الهيمنة أو السيطرة في الفضاء الخارجي، وبعدم اعتماد سياسات أو استراتيجيات فضائية هجومية، وبعدم إعلان الفضاء الخارجي "مجالاً للقتال الحربي"، وأن تكفل استخدام أنشطتها في الفضاء الخارجي للأغراض السلمية فقط؛

(د) ينبغي للدول أن تتوقف عن تطوير قدرات فضائية مضادة مثل القدرات الحربية في نفس المدار، وأن تلتزم بعدم تطوير ونشر منظومات الدفاع الصاروخي التي يمكن استخدامها لأغراض مضادة للسواتل، وأن تلتزم بعدم نشر القدرات المضادة للسواتل إلى دول أخرى أو كيانات غير تابعة للدول؛

(هـ) ينبغي للدول أن تحترم حقوق الدول الأخرى في المشاركة في إدارة أمن الفضاء الخارجي على قدم المساواة ومن دون تمييز، وأن تقوم بتبادل المعلومات أو بتقديم التعاون التقني على أساس طوعي، وأن تتبّع مبادئ الانفتاح والشفافية والمساواة. وينبغي للدول ألا تعرقل تطوير الدول الأخرى لتكنولوجيا الفضاء أو استخدامها لأغراض سلمية بسبب التحيز الأيديولوجي ومصالح الأمن القومي، وينبغي لها أيضاً ألا تفرض عقوبات انفرادية غير قانونية على دول أخرى من خلال التدرع بالقوانين الداخلية؛

(و) ينبغي للدول أن تقي بالتزاماتها بموجب معاهدة الفضاء الخارجي بجدية تامة وأن تعزز الإشراف على شركات الفضاء التجارية التابعة لها للحوّل دون أن تتسبب أنشطة هذه الشركات بتهديدات أمنية لدول أخرى أو تزيد من خطر تسليح الفضاء الخارجي.